متابعة حالة

2026-04-22

محاكمة واشنطن من ديربورن

دعوى لبنان بين القانون والسياسة

يشكّل الإعلان في مدينة ديربورن عن رفع دعوى جماعية ضد الحكومة الأميركية تطورًا نوعيًا في مسار تسييس القضاء وتحويله إلى أداة مساءلة عابرة للحدود. فالقضية، في ظاهرها، نزاع قانوني حول تعويضات وأضرار، لكنها في جوهرها تمسّ بنية العلاقة بين الدولة ومواطنيها في سياق السياسات الخارجية، وتفتح الباب أمام اختبار غير مسبوق لمدى قابلية النظام القضائي الأميركي لمساءلة قرارات سيادية ذات طابع عسكري ودولي.

أولًا: من الحدث إلى الظاهرة

الإعلان عن هذه الدعوى من قبل الرابطة العربية-الأميركية للحقوق المدنية لا يمكن قراءته كتحرك حقوقي معزول، بل يأتي ضمن سياق أوسع يتمثل في:

- تصاعد لجوء الجاليات المتضررة إلى القضاء الأميركي لمواجهة تداعيات السياسة الخارجية .
- تنامي ما يُعرف بـ"التقاضي الاستراتيجي"كأداة ضغط سياسي .
- محاولة نقل الصراع من المجال العسكري/الدبلوماسي إلى المجال القانوني .

بمعنى آخر، نحن أمام تحول من منطق القوة إلى منطق المساءلة القانونية، حتى وإن كان هذا التحول لا يزال في مراحله الاختبارية.

ثانيًا: الأساس القانوني للدعوى – بين الإمكانات والقيود

1. طبيعة الدعوى الجماعية

الدعوى الجماعية في النظام الأميركي تسمح لعدد كبير من المتضررين برفع قضية موحدة، ما يمنحها ثقلًا سياسيًا وإعلاميًا، وقدرة على تجميع الأدلة والموارد، إضافة إلى إمكانية فرض تسويات ضخمة. لكن الإشكالية هنا أن المدعى عليه هو الحكومة الأميركية نفسها.

2. العقبة المركزية: مبدأ الحصانة السيادية

تُعدّ الحصـانة السـيادية الحاجز الأكبر، إذ يحمي الدولة من الملاحقة القضـائية إلا في حالات محددة. وهنا تبرز عدة إشكاليات: هل يمكن اعتبار الأفعال المرتكبة في لبنان خاضعة لاستثناءات الحصانة؟ هل يمكن إدراجها ضمن أفعال غير مشروعة (Torts) داخل اختصاص القضاء الفدرالي؟

3. قوانين محتملة الاستناد إليها

قد تعتمد الدعوى على:

- Federal Tort Claims Actمع قيود كبيرة على الأفعال خارج الولايات المتحدة.
- Alien Tort Statuteالذي يسـمح للأجانب بمقاضـاة انتهاكات للقانون الدولي، لكن نطاقه ضُـيّق بشـدة في السنوات الأخيرة.
- Torture Victim Protection Actإذا تم تكييف الأفعال ضمن انتهاكات جسيمة.

غير أن الاجتهاد القضائي الأميركي، خصوصًا بعد قرارات المحكمة العليا، أصبح يميل إلى تقييد الاختصاص خارج الحدود، وحماية القرارات المرتبطة بالأمن القومي والسياسة الخارجية.

ثالثًا: الإشكالية الجوهرية – "السؤال السياسي"

من أبرز العقبات التي قد تُسقط الدعوى هو ما يُعرف بـــ"نظرية السؤال السياسي"، التي تمنع المحاكم من النظر في قضايا تمسّ مباشرة السياسة الخارجية، وتتعلق بقرارات عسكرية أو سيادية. وبالتالي، قد تدفع الحكومة الأميركية بأن ما حدث في لبنان يدخل ضمن صلاحيات السلطة التنفيذية ولا يخضع لرقابة القضاء.

رابعًا: الأبعاد السياسية – ما وراء القانون

1. ديربورن كمساحة رمزية

اختيار ديربورن ليس اعتباطيًا، فهي تضم واحدة من أكبر الجاليات العربية في الولايات المتحدة، وتشكل مركزًا للنشاط السياسي العربي-الأميركي. كما أنّها تمثل قاعدة ضغط انتخابي، خاصة في ولاية متأرجحة مثل ميشيغن .

2. إعادة تسييس الجالية العربية

هذا الحدث قد يؤدي إلى توحيد خطاب الجالية حول قضـايا السـياسـة الخارجية، ونقل المطالب من الاحتجاج إلى التقاضي المؤسسي، وأيضا الضغط على النخب السياسية الأميركية.

3. إحراج الإدارة الأميركية

حتى لو فشلت الدعوى قانونيًا، فإنها ستخلق ضغطًا إعلاميًا، وتكشف تناقضات الخطاب الأميركي حول حقوق الإنسان، إضافة إلى أنها قد تُستخدم في الحملات الانتخابية.

خامسًا: التداعيات الاستراتيجية

1. على المستوى القانوني

أ. اختبار حدود القانون الأميركي في القضايا العابرة للحدود

هذه الدعوى تمثّل اختبارًا مباشرًا لما إذا كان القضـــاء الأميركي قادرًا – أو مســـتعدًا – للتعامل مع أفعال وقعت خارج الإقليم الأميركي لكنها مرتبطة بقرارات صادرة من داخله. هنا تبرز ثلاث طبقات تحليلية:

- **إشـكالية الاختصـاص القضـائي:** المحاكم الأميركية تميل تقليديًا إلى تقييد اختصـاصـها خارج الحدود، خاصـة بعد سـلسـلة من الأحكام التي شـددت على ضرورة وجود "صـلة قوية" بالولايات المتحدة. هذه الدعوى تحاول الدفع نحو توســيع هـذا المفهوم عبر القول إن القرار اتُّخذ داخل الولايات المتحدة، الفاعل هو الحكومة الأميركية، والمتضررون بعضهم يحمل الجنسية الأميركية. أي أن القضية تسعى لإعادة تعريف "المكان القانوني للفعل" وليس فقط مكان وقوع الضرر.

- **إعادة طرح مفهوم المســؤولية عن الأفعال الخارجية للدولة:** إذا تم قبول النظر في الدعوى، ولو جزئيًا، فهذا يعني أن القضاء قد يقر ضمنيًا بأن القرارات العسكرية أو السياسية الخارجية ليست بمنأى كامل عن الرقابة القضائية، وهناك إمكانية لفصل "الفعل السيادي" عن "الأثر غير المشروع ". وهذا تطور بالغ الحساسية لأنه يقترب من تفكيك الحماية التقليدية للسياسات الخارجية.

- **التوازن بين القضاء والسلطة التنفيذية:** القضية تضع المحاكم أمام معضلة دستورية، فهل تتدخل في قرارات تُعتبر من صميم اختصاص السلطة التنفيذية؟ أم ترفض وتُبقي الباب مغلقًا أمام أي مساءلة؟ أي حكم يصدر هنا سيكون بمثابة إعادة رسم غير مباشرة لحدود الفصل بين السلطات.

ب. إعادة إحياء الجدل حول دور Alien Tort Statute

هذا القانون التاريخي (1789) أصـبح في العقود الأخيرة سـاحة صراع قانوني حول مدى إمكانية اسـتخدامه لمحاسـبة انتهاكات القانون الدولي.

- **من أداة توسـعية إلى أداة مقيّدة:** في السـابق، استُخدم القانون لرفع دعاوى ضـد شركات متعددة الجنسـيات، ومسـؤولين أجانب. لكن المحكمة العليا الأميركية قلّصـت نطاقه بشـكل كبير، خاصـة عبر اشـتراط وجود ارتباط قوي بالولايات المتحدة، ورفض القضـايا التي تتركز وقائعها بالكامل خارجها. هذه الدعوى تحاول اختبار ما إذا كان بالإمكان إعادة توسيع هذا الإطار.

- **إعادة تعريف "الارتباط الكافي":** قد يجادل المدّعون بأن التخطيط والتمويل صدر من داخل الولايات المتحدة، لأن بعض المتضـرين أميركيون، والأفعال تمثل انتهاكًا لقواعد آمرة في القانون الدولي. وإذا قبلت المحكمة هذا المنطق، فقد نشهد عودة تدريجية لاستخدام القانون كأداة مساءلة دولية.

- **البعد الرمزي والسياسي للقانون:** حتى في حال رفض الدعوى، فإن مجرد الاستناد إلى هذا القانون يعيد إحياء النقاش حول التزامات الولايات المتحدة تجاه القانون الدولي، وتسليط الضوء على التناقض بين الخطاب والممارسة.

ت. إمكانية تطوير أدوات قانونية جديدة لمساءلة الدول

حتى لو فشلت الدعوى، فإنها قد تفتح الباب أمام تطورات قانونية مستقبلية مهمة:

- **التقاضي الاستراتيجي كأداة ضغط تشريعي:** مثل هذه القضايا غالبًا ما تُستخدم لدفع الكونغرس إلى تعديل القوانين القائمة، توسيع الاستثناءات على الحصانة السيادية، وإنشاء آليات تعويض للمتضررين من السياسات الخارجية. أي أن الخسارة القضائية قد تتحول إلى مكسب تشريعي.

- **إعادة التفكير في مبدأ الحصانة السيادية:** قد تثير الدعوى نقاشًا حول ما إذا كان يجب الإبقاء على الحصانة بشكلها المطلق، أو إدخال استثناءات تتعلق بانتهاكات جسيمة (مثل تدمير الممتلكات أو الجرائم الدولية). وهنا يمكن أن نرى اتجاهًا مشابهًا لما حدث في قضايا الإرهاب، حيث تم تقليص الحصانة في حالات محددة.

- **تطوير مسارات بديلة للمساءلة:** في حال إغلاق الباب القضائي، قد يتجه المتضررون إلى المحاكم الدولية (ولو بشكل رمزي)، آليات الأمم المتحدة، والضغط السياسي والإعلامي. أي أن الدعوى قد تكون بداية لسلسلة مسارات متوازية، وليس نهاية بحد ذاتها.

ما يحدث هنا ليس مجرد محاولة تعويض قانوني، بل هو اختبار هيكلي لمنظومة القانون الأميركي في مواجهة قضايا تتجاوز حدوده التقليدية. فإذا نجحت الدعوى: نحن أمام تحول قانوني تاريخي، أمّا إذا فشلت، فهي قد تؤسس لتراكم قانوني وسياسي يقود إلى تغييرات مستقبلية . وبمعنى أدق، هذه القضية تقع في منطقة بين القانون والسياسة، وقد تكون قيمتها الحقيقية في إعادة فتح الأسئلة الكبرى أكثر من تقديم إجابات نهائية.

2. على المستوى السياسي

أ. زيادة الضغط الداخلي على صناع القرار الأميركي

هذه الدعوى تُحوّل قضية خارجية (لبنان) إلى **ملف داخلي أميركي** قابل للنقاش والمساءلة، وهو تطور بالغ الأهمية:

- **نقل الصراع إلى الداخل المؤسسي:** بدل أن تبقى السياسات الخارجية محصّنة نسبيًا داخل دوائر الأمن القومي، تصبح موضوعًا للتقاضي، للتغطية الإعلامية المكثفة، وللنقاش داخل الكونغرس. أي أن القرار الخارجي لم يعد "بعيدًا عن المواطن"، بل أصبح قابلاً للمساءلة أمامه.

- **ضغط انتخابي مباشر وغير مباشر:** في ولايات حساسة مثل ميشيغن، حيث توجد كتلة عربية-أميركية مؤثرة، يمكن أن تتحول الدعوى إلى أداة تعبئة انتخابية، ووسيلة لمساءلة المرشحين حول مواقفهم من السياسات الخارجية. ما يعني إدخال ملف لبنان ضمن الحسابات الانتخابية الأميركية.

- **إحراج النخبة السياسية:** حتى دون صدور حكم، فإن مجرّد تداول القضية قضائيًا يفرض على الإدارة التنفيذية، وأعضاء الكونغرس، واتخاذ مواقف علنية، وهو ما قد يكشف تناقضات أو يفرض إعادة صياغة الخطاب السياسي.

ب. تعزيز دور اللوبيات العربية

الدعوى قد تشكّل نقطة تحوّل في أداء الجماعات العربية-الأميركية:

- **الانتقال من الاحتجاج إلى التأثير المؤسسي:** بدل الاعتماد فقط على التظاهرات، والحملات الإعلامية. ويتم استخدام أدوات أكثر فاعلية مثل التقاضي، الضغط القانوني، وبناء ملفات حقوقية موثقة. ما يرفع مستوى التأثير من رمزي إلى مؤسسي.

- **إعادة تشكيل الخطاب السياسي العربي-الأميركي:** قد نشهد تحولًا نحو خطاب قانوني-حقوقي بدلًا من خطاب عاطفي أو هوياتي، وقائم على الأدلة والوثائق. وهو خطاب أكثر قابلية للتأثير داخل النظام الأميركي.

- **بناء تحالفات أوسع:** الدعوى قد تفتح الباب أمام تعاون مع منظمات حقوقية أميركية، وجماعات ضغط أخرى (مثل الحركات المناهضة للحروب). ما يوسّع دائرة التأثير ويخرج القضية من إطارها "العرقي" الضيق إلى إطار حقوقي عام.

ت. إدخال السياسة الخارجية في صلب النقاش القضائي

هذا هو التحول الأكثر حساسية:

- **تآكل "المنطقة المحصّنة" للسياسة الخارجية:** تقليديًا، تُعتبر السياسة الخارجية مجالًا شبه مغلق أمام القضاء. لكن هذه الدعوى تكسر هذا الحاجز، وتفرض على القضاة التعامل مع قرارات ذات طابع سيادي. ما قد يؤدي إلى إعادة تعريف حدود الرقابة القضائية.

- **تسييس القضاء أم تقنين السياسة؟** هناك احتمالان أن يُنظر إلى القضاء كأداة تسييس، أو كوسيلة لتقنين وضبط السلوك الخارجي للدولة. في الحالتين، العلاقة بين القانون والسياسة ستُعاد صياغتها.

- **خلق سوابق نقاشية حتى دون سوابق قضائية:** حتى لو رُفضت الدعوى، فإن المرافعات، الحجج القانونية، والنقاشات الإعلامية. ستُنتج "أرشيفًا قانونيًا" يمكن البناء عليه مستقبلًا.

3. على المستوى الدولي

أ. تشجيع ضحايا نزاعات أخرى على اللجوء للقضاء الأميركي

إذا اكتسبت هذه الدعوى زخمًا، فقد تُحدث تأثير "العدوى القانونية:"

- **تحويل القضاء الأميركي إلى منصة شبه دولية:** قد يسعى متضررون من نزاعات أخرى إلى استخدام المحاكم الأميركية كبديل عن القضاء الدولي الضعيف أو المسيس، واستغلال وجود صلة ما بالولايات المتحدة (تمويل، شركات، قرارات) . ما يخلق نوعًا من "الاختصاص القضائي غير الرسمي العالمي."

- **توسيع مفهوم الضحية العابرة للحدود:** الدعوى تعزز فكرة أن الضرر لا يُقاس فقط بالمكان، بل أيضًا بالفاعل والقرار. وهذا يفتح الباب أمام قضايا أكثر تعقيدًا وتشابكًا.

- **مخاطر الازدحام القضائي والتسييس الدولي:** قد تواجه المحاكم الأميركية سيلًا من القضايا الدولية، وضغوطًا سياسية من دول أخرى . ما قد يدفعها إلى تشديد القيود بدلًا من توسيعها.

ب. خلق توتر بين مبدأ السيادة ومبدأ المساءلة الدولية

هذه الدعوى تقع في قلب أحد أعمق التناقضات في القانون الدولي:

- **السيادة كدرع تقليدي:** الدول تتمسك بحقها في إدارة شؤونها الخارجية، واتخاذ قرارات عسكرية دون تدخل قضائي خارجي.
- **المساءلة كقيمة صاعدة:** في المقابل، هناك اتجاه عالمي نحو محاسبة الانتهاكات، والحد من الإفلات من العقاب. الدعوى هنا تضع هذين المبدأين في مواجهة مباشرة.

- **إعادة طرح سؤال: من يُحاسب القوى الكبرى؟** القضية تثير إشكالية عميقة إذا لم تُحاسب الدول الكبرى داخليًا، ولا تخضع فعليًا للقضاء الدولي. فأين يمكن تحقيق العدالة؟

- **احتمال ردود فعل دولية:** قد تنظر دول أخرى إلى هذه السابقة كتهديد، فتسعى لحماية نفسها بتشريعات مضادة، أو ترفض التعاون القضائي.

ت. تقويض فكرة "الإفلات من العقاب" (ولو رمزيًا)

حتى لو لم تُثمر الدعوى عن حكم، فإن أثرها الرمزي مهم:

- **كسر حاجز "عدم القابلية للمساءلة":** مجرد رفع الدعوى ضد حكومة قوية مثل الولايات المتحدة يبعث رسالة بأن المساءلة ممكنة نظريًا، ويشجع على تحدي هذا الواقع .
- **إنتاج أثر تراكمي طويل الأمد:** القضايا الكبرى لا تغيّر الواقع فورًا، لكنها تبني سوابق، وتخلق وعيًا قانونيًا، وتؤسس لمسارات مستقبلية. ما يعني أن الأثر الحقيقي قد يظهر بعد سنوات.

- **إعادة صياغة الخطاب الحقوقي العالمي:** بدل التركيز فقط على الإدانة السياسية ، أن يتم الانتقال نحو المطالبة بمحاسبة قانونية، وتوثيق الانتهاكات ضمن أطر قابلة للتقاضي.

- **الرمزية كأداة قوة:** في كثير من الأحيان، القيمة ليست في الحكم بل في إحراج الفاعل، كشف الوقائع، وخلق ضغط أخلاقي وسياسي.

استنتاجات

1. هذه الدعوى تمثل تحولًا نوعيًا من الاحتجاج إلى التقاضي المنظم .
2. فرص نجاحها قانونيًا محدودة بسبب البنية الصارمة للنظام القضائي الأميركي .
3. أهميتها الحقيقية تكمن في بعدها السياسي والإعلامي أكثر من نتائجها القضائية .
4. قد تؤسس لمرحلة جديدة من تدويل النزاعات عبر القضاء الوطني .
5. تمثل اختبارًا حقيقيًا لمدى انسجام الخطاب الأميركي حول حقوق الإنسان مع ممارساته الخارجية .

خلاصة

إنّ التداعيات السياسية والدولية لهذه الدعوى قد تتجاوز بكثير نتائجها القانونية المباشرة داخليًا، بإعادة تسييس السياسة الخارجية وربطها بالمساءلة الشعبية و.دوليًا، بفتح نقاش عميق حول حدود السيادة وإمكانية المحاسبة . ورمزيًا بإضعاف فكرة أن القوى الكبرى بمنأى عن أي مساءلة . وبعبارة مكثفة، هذه الدعوى ليست فقط محاولة للإنصاف، بل هي محاولة لإعادة تعريف من يملك حق المحاسبة في النظام الدولي.

ما يجري ليس مجرد دعوى، بل هو محاولة لإعادة رسم حدود المساءلة، هل يمكن لمواطنين متضررين من سياسات خارجية أن يحاسبوا دولتهم؟ الإجابة القانونية قد تكون "لا" في الوقت الراهن، لكن الإجابة السياسية بدأت تتحول تدريجيًا إلى "ربما."